

Distr.: General
15 March 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

26 شباط/فبراير - 5 نيسان/أبريل 2024

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تقرير فريق خبراء حقوق الإنسان المعني بنيكاراغوا ***

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراره 2/52، لمحة عامة عن نتائج واستنتاجات فريق خبراء حقوق الإنسان المعني بنيكاراغوا فيما يتعلق بالانتهاكات والتجاوزات والجرائم الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في البلد منذ نيسان/أبريل 2018. ويتعمق الفريق في التقرير بدراسته وتحليله أنماط الانتهاكات والتجاوزات وتطورها، بما في ذلك الإفلات من العقاب المرتبط بها، فضلاً عن المسؤوليات ذات الصلة. ويركز الفريق على الانتهاكات والتجاوزات التي تستهدف فئات بعينها: طلاب الجامعات وأعضاء هيئة التدريس، والشعوب الأصلية والمنحدرون من أصل أفريقي، وأعضاء الكنيسة الكاثوليكية والطوائف المسيحية الأخرى، وأعضاء حركة المزارعين.

* قُدِّم هذا التقرير لتجهيزه إلى خدمات المؤتمرات بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المعلومات.

** يُعمم مرفق هذا التقرير كما ورد وباللغة التي قُدِّم بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

ألف - معلومات أساسية

- 1- أنشأ مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراره 3/49، فريق خبراء حقوق الإنسان المعني بنيكاراغوا بولاية سنة واحدة للتحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في نيكاراغوا منذ نيسان/أبريل 2018، وذلك لإتاحة إرشادات بشأن اللجوء إلى العدالة والأخذ بالمساءلة، وتقديم توصيات هدفها تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد.
- 2- ومدد المجلس، في قراره 2/52، ولاية الفريق لمدة سنتين. وعيّن رئيس المجلس أعضاء الفريق الحاليين: يان - مايكل سيمون (الرئيس)، وأنجيلا ماريا بويتراغو، وأرييلا بيرالتا ديستيفانو الذين عملوا في الفريق بالمجان بصفتهم خبراء مستقلين، وذلك بدعم من أمانة تضم مسؤولين من الأمم المتحدة.
- 3- وقدم الفريق تقريره الأول إلى المجلس في دورته الثانية والخمسين، الذي خلص فيه إلى وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ارتكبت انتهاكات وتجاوزات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان في حق معارضين للحكومة أو يُتصوّر أنهم كذلك⁽¹⁾. وقرر الفريق أن هذه الانتهاكات والتجاوزات تشكل اعتداءً منهجياً ومعمّماً على السكان المدنيين، يمارس من خلال سياسة تمييزية تروج لها سلطات حكومية رفيعة المستوى تسعى إلى الاحتفاظ بالسلطة وقمع أي شكل من أشكال المعارضة. وقد أسفر الاعتداء عن تدمير الحيز المدني في نيكاراغوا؛ ولهذا السبب، اتضح للفريق لأول وهلة ارتكاب جريمة اضطهاد ضد الإنسانية لأسباب سياسية⁽²⁾.
- 4- وفي القرارين 3/49 و2/52، أهاب المجلس بحكومة نيكاراغوا أن تتعاون بالكامل مع الفريق، بما في ذلك من طريق منحه إمكانية الدخول غير المقيد والكامل والشفاف إلى جميع أنحاء البلد، وإتاحة المعلومات اللازمة للاضطلاع بولايته. وفي 2 آب/أغسطس و22 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بعث الفريق مرة أخرى رسائل يطلب فيها معلومات إلى رئيس نيكاراغوا، دانيال أورتيغا، لكن الفريق لم يتلق أي رد. وأرسل الفريق أيضاً نسخة مسبقة من هذا التقرير إلى الحكومة. وما تزال الحكومة ترفض المشاركة والتعاون مع الفريق.
- 5- وتمكّن الفريق من جمع المعلومات والأدلة اللازمة لإثبات وقائع وملابسات الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرد وصفها في هذا التقرير وفقاً لولايته، بالرغم من عدم تعاون الحكومة والمخاطر الأمنية المتزايدة باستمرار على الضحايا والشهود وغيرهم ممن قدموا هذه المعلومات.
- 6- وأعد الفريق هذا التقرير بالرغم من التحديات الكبيرة جراء التأخيرات المستمرة في تعيين موظفي الأمانة من ذوي الخبرة المطلوبة. وإضافة إلى ذلك، عرفت الموارد غير المتصلة بالوظائف، التي تعتبر ضرورية للوفاء بولاية الفريق، انخفاضاً كبيراً اعتباراً من شباط/فبراير 2024. ولهذا السبب، واجه الفريق صعوبات جمة في ضمان قدرته على الوفاء بولايته منذ إنشائه. وبالرغم من هذه الصعوبات، يعرب الفريق عن امتنانه لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتقديم دعم أمانتها.

(1) A/HRC/52/63، الفقرة 123. انظر أيضاً ورقة غرفة الاجتماعات التي تتضمن الاستنتاجات التفصيلية لفريق خبراء حقوق الإنسان المعني بنيكاراغوا، وهي متاحة على الصفحة الشبكية للولاية، في الموقع التالي: <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/ghre-nicaragua/index>.

(2) A/HRC/52/63، الفقرات 109، و110، و124.

باء - المنهجية ومعايير الإثبات

- 7- يجري الفريق تحقيقاته بتطبيق المنهجيات والممارسات الفضلى التي وضعتها الأمم المتحدة⁽³⁾، بما يكفل اتباع مقاربة محورها الضحايا، مع إيلاء اهتمام خاص بالأبعاد الجنسانية للانتهاكات والاعتداءات. ويطبق الفريق مبادئ الاستقلالية والحياد والموضوعية والشفافية والنزاهة و"عدم الإضرار".
- 8- وواصل الفريق تطبيق معيار "الأسباب المعقولة الداعية إلى الاعتقاد" للإثبات في تحقيقاته، متماشياً مع ممارسة هيئات التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. وفي حين أن عتبة هذا المعيار أدنى من عتبة إثبات المسؤولية في الإجراءات الجنائية، فإنها تكفي لتبرير فتح تحقيقات جنائية بشأنها.
- 9- ولإعداد هذا التقرير، أجرى الفريق 642 مقابلة مع ضحايا وشهود وغيرهم ممن قدموا معلومات، سواء عن بُعد أو خلال ثماني زيارات ميدانية، وفحص مئات المصادر الثانوية لتأكيد المعلومات المجمعة ووضعتها في سياقها. وقّم الفريق هذه المصادر بدقة لغرض إثبات موثوقيتها.
- 10- وحرص الفريق على الحصول من كل شخص قابله موافقته المستنيرة قبل استخدام المعلومات التي قدمها، وأخفى مصدر المعلومات التي تحدد أو يمكن أن تقضي إلى تحديد هوية الضحايا أو الشهود أو غيرهم ممن قدموا هذه المعلومات، لاحتمال وجود خطر الانتقام منهم أو من أقاربهم. واحترم الفريق أيضاً رغبات الأفراد الذين قدموا معلومات قبل استخدام أي منها. ويعرب الفريق عن بالغ امتنانه لجميع الذين تشجعوا لرواية تجاربهم المؤلمة، وللمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين والصحفيين والمحامين وغيرهم من الشركاء على ما قدموا من معلومات، بالرغم من مخاوف الانتقام التي لها ما يبررها.

جيم - الإطار القانوني

- 11- أتاح تحديد الوقائع بشأن حوادث وأنماط سلوك بعينها أساس التوصيف القانوني بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، وعند الاقتضاء، القانون الجنائي الدولي العرفي. ونظر الفريق أيضاً في ضمانات حقوق الإنسان الواردة في دستور البلد وقوانينه، وغيرها من الأحكام المحلية ذات الصلة. ويرد الإطار القانوني الكامل الذي طبقه الفريق في الاستنتاجات المفصلة المرفقة بتقريره الأول⁽⁴⁾.
- 12- ونظر الفريق في عنصر المساءلة ضمن ولايته، وارتأى أن هدفه ومقصده النهائيين، عند تحليل الوقائع، هو إثبات وجود انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ورأى الفريق أيضاً أن انتهاك حقوق الإنسان يعتبر انتهاكاً جسيماً عندما تكون لدى الدولة نية انتهاك القاعدة⁽⁵⁾. ونظر الفريق أيضاً في مدى الانتهاكات الفردية وعددها والأثر المشدد لنطاقها، إلى جانب تقسيها وطبيعتها ومدى ترابطها وتأثيرها. وفي الحالة الأخيرة، نظر الفريق في حجم المجموعة المستهدفة والعواقب المترتبة على الضحايا، فضلاً عن عموم المتضررين من السكان من غير الفئة المستهدفة⁽⁶⁾.

(3) انظر ورقة غرفة الاجتماعات التي تتضمن الاستنتاجات التفصيلية للفريق، الفقرات 35-58.

(4) المرجع نفسه، الفقرات 59-74.

(5) فسر الفريق "الانتهاك النظمي" أيضاً بأنه انتهاك منظم ومتعمد.

(6) يرد ما يدعم هذه المقاربة بمزيد من الأدلة ضمن وثائق غرفة الاجتماعات بشأن انتهاكات الحق في حرية التنقل والحق في الجنسية؛ وبشأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان لحقت بالمزارعين في نيكاراغوا؛ وبشأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان لحقت بأعضاء الكنيسة الكاثوليكية والطوائف المسيحية الأخرى؛ وبشأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان لحقت بطلاب الجامعات وأعضاء هيئة التدريس وغيرهم من موظفي الجامعة؛ وبشأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان لحقت بالشعوب

ثانياً - النتائج

13- أثناء إعداد هذا التقرير، ركز الفريق على السمات الرئيسية لتطور الحالة العامة لحقوق الإنسان في نيكاراغوا منذ آذار/مارس 2023. وحقق الفريق في أنماط انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان السائدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

14- ونظر الفريق كذلك في الانتهاكات والاعتداءات التي استهدفت فئات بعينها: طلاب الجامعات وأعضاء هيئة التدريس، والشعوب الأصلية والمنحدرون من أصل أفريقي، وأعضاء الكنيسة الكاثوليكية والطوائف المسيحية الأخرى، وأعضاء حركة المزارعين. ولا يُبرز هذا التركيز مجمل انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في نيكاراغوا، وإنما اعتمد بالأحرى لتوضيح تطور حالة حقوق الإنسان في البلد. وترد النتائج والمراجع التفصيلية في ورقات غرفة الاجتماعات المرفقة⁽⁷⁾.

15- وتمشياً مع ولاية الفريق فيما يتعلق بالمساءلة، واصل الفريق التحقيق في دور وهيكمل مؤسسات الدولة التي تورطت في الانتهاكات وفي إدانة الإفلات من العقاب.

ألف - السمات الرئيسية لتطور حالة حقوق الإنسان

1- تفشي الاضطهاد

16- منذ نشر التقرير الأول للفريق، استمرت السلطات في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان لضمان سيطرة الحكومة بالكامل على جميع الأحياز المدنية في نيكاراغوا. واستناداً إلى النتائج التي حققتها الحكومة حتى الآن من جهودها للقضاء على أي معارضة أو انتقاد، كوّنت الحكومة ووسعت نطاق الاضطهاد وأشكال القمع، وذلك بإسكات أي شكل من أشكال الانتقاد، مهما كان طفيفاً، واستهدفت مجموعة من الأفراد ما فتئ يتزايد عددهم، وحرمتهم من حقوق الإنسان الأساسية، فضلاً عن إجبار المزيد والمزيد من النيكاراغويين على مغادرة بلدهم، وترهيب أولئك الذين غادروا بالفعل.

17- واستمر اضطهاد المعارضين الحقيقيين أو المتصورين الذين لم يغادروا نيكاراغوا ولم تتوقف المضايقات والتهديدات، والمراقبة، والاحتجاز التعسفي، ما جعل الضحايا وأقاربهم يعيشون في خوف دائم. وفي بعض الحالات، مثل حالة المدافعة عن حقوق الإنسان فيلما نونيز دي إسكورسيا، ذهبت السلطات إلى حد حرمان الأصوات المعارضة من هويتها القانونية وسبل عيشها. وقد شعر الكثير من الناس بأنهم مجبرون على مغادرة البلد بسبب خوفهم المبرر من القمع. وطردت السلطات آخرين.

18- ووسعت السلطات أيضاً نطاق الاضطهاد ليشمل النيكاراغويين الموجودين في الخارج، ومنعتهم من دخول البلد، وحرمتهم من جنسيتهم وهويتهم القانونية، وحرمتهم من الحصول على الوثائق الرسمية والدعم القنصلي، ومنعت لم شملهم بأسرهم، لا سيما مع الأطفال، وحرمتهم من استحقاقاتهم التقاعدية وأصولهم المتبقية في نيكاراغوا. ولجأت السلطات أيضاً، في بعض الأحيان، إلى انتهاك حقوق الإنسان المكفولة للأقارب الذين لم يغادروا البلد بغية تخويف أو معاقبة الذين غادروا.

19- وكان ثمة الكثير من الحالات السيئة التي توضح مدى الاضطهاد الحالي وشدته، مثل الأحداث التي وقعت بعد فوز "ملكة جمال نيكاراغوا" في مسابقة "ملكة جمال الكون"، بما في ذلك التلويح بالأعلام

الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي. وستتاح الورقات على الموقع التالي: <https://www.ohchr.org/es/hr-bodies/hrc/ghre-nicaragua/index> (باللغة الإسبانية).

(7) انظر <https://www.ohchr.org/es/hr-bodies/hrc/ghre-nicaragua/index> (باللغة الإسبانية).

الوطنية الزرقاء والبيضاء في شوارع نيكاراغوا خلال الاحتفالات بهذا الفوز. ومنذ الاحتجاجات الجماهيرية في نيسان/أبريل 2018، أصبح العلم الوطني رمزاً لمعارضة الحكومة.

2- تركيز سلطات الدولة بالكامل في أيدي الرئيس ونائبة الرئيس

20- اقترن سياق الاضطهاد المتفشي بتوطيد أشد لجميع سلطات الدولة وتركيزها في أيدي الرئيس ونائبة الرئيس. ويشمل ذلك سيطرة الرئيس ونائبته حالياً بالكامل على السلطة القضائية. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2023، أُقيل رئيس محكمة العدل العليا وُضع رهن الإقامة الجبرية بحكم الواقع بأمر من نائبة الرئيس، حسبما أفادت تقارير. وأُزيح أيضاً المدير العام لمحكمة العدل العليا وعدد من القضاة من مناصبهم. وأصبح نائب رئيس المحكمة العليا، الذي كان أيضاً الأمين السياسي لجبهة التحرير الوطني الساندينية في المحكمة، رئيساً بالنيابة. وفي شباط/فبراير 2024، أفادت تقارير بأن السلطة التنفيذية أزاحت من منصبه. ومنذ عام 2018، فُصل أكثر من 10 في المائة من موظفي السلطة القضائية من عملهم.

21- ووفقاً لعدة مصادر، ترمي عمليات الإزاحة والفصل من السلطة القضائية إلى إبعاد الأشخاص الذين اعتُبروا غير مواليين تماماً للحكومة ولجبهة التحرير الوطني الساندينية، وإلى تركيز السيطرة في أيدي عدد قليل من المسؤولين الذين يتمتعون بكامل ثقة الرئيس ونائبته. وترمي هذه الإجراءات أيضاً إلى تخويف الأعضاء الآخرين في السلطة القضائية.

22- واستيلاء السلطة التنفيذية بحكم الواقع على السلطة القضائية مثال أيضاً على استراتيجية الرئيس ونائبته لضمان السيطرة بالكامل على البلد بأي ثمن. ولا ينتهك هذا الاستيلاء مبدأ استقلال القضاء بشكل صارخ فحسب، بل يزيد أيضاً من تقويض الظروف اللازمة للمحاكمات العادلة وإمكانية اللجوء إلى العدالة، وهي أمور تؤثر على جميع السكان.

3- الإفلات التام من العقاب

23- يضمن تركيز جميع سلطات الدولة في أيدي الرئيس ونائبته لهما الإفلات التام من العقاب. فقد خلص الفريق في تقريره الأول إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات والجرائم التي حددها قابلها إفلات تام من العقاب. واستمر هذا الوضع وتوطد أكثر بسيطرة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية. وقد منعت حوسلة جميع سلطات الدولة، لا سيما السلطة القضائية، اتخاذ إجراءات في حق الجناة أو أنها حمتهم من المساءلة، وذلك بتطبيق قانون العفو العام المعتمد في حزيران/يونيه 2019.

24- ويشمل الإفلات التام من العقاب بحكم الواقع حتى القضايا المرفوعة أمام الولايات القضائية الأجنبية على أساس الجنسية الأجنبية للضحية، مثل الإعدام خارج نطاق القضاء للطالبة البرازيلية راينا ليمّا في عام 2018. ووفقاً للمعلومات التي قدمها مكتب المدعي العام في البرازيل إلى محامي والدة السيدة ليمّا في أيار/مايو 2023، رفضت حكومة نيكاراغوا تلبية طلب السلطات البرازيلية حصولها على المساعدة القانونية الدولية لغرض الاطلاع على ملف الشخص المدان بقتل السيدة ليمّا، بحيث أشارت إلى أن الشخص مُنح عفواً في وقت لاحق.

25- ويضمن قانون العفو العام الإفلات من العقاب على الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة المهينة، فيما يتعلق بجميع الأحداث التي وقعت حتى دخول القانون حيز النفاذ. وقد أغلق هذا القانون الباب أمام السبل القليلة المتبقية لمعرفة الحقيقة وإقامة العدل، وهو ما ترك الضحايا وأقاربهم من دون سبيل انتصاف فعال في البلد. ويلاحظ الفريق أن العفو الذي يحول دون مقاضاة مرتكبي أفعال التعذيب يتنافى مع التزامات نيكاراغوا بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة

أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. والعفو الذي يرفع العقاب عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يتعارض عموماً مع التزامات البلد بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

باء - إثبات التعذيب

26- أجرى الفريق مقابلات مع 73 شخصاً من أصل 222 شخصاً احتُجزوا تعسفاً في مختلف مراكز الاحتجاز في نيكاراغوا، ثم طُردوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في شباط/فبراير 2023. وأثبت جميع الضحايا أنماط سوء المعاملة التي يرد وصفها في التقرير الأول للفريق، وبلغت في كثير من الحالات حد التعذيب، بسبب الجمع بين أفعال مختلفة، وطابعها المطول، ووجود عوامل إجهاد أو ضعف أخرى، والألم النفسي الشديد الذي لحق بالضحايا.

جيم - الأنماط السائدة للانتهاكات والتجاوزات

27- واصل الفريق توثيق الانتهاكات الجسيمة للحق في الحرية والأمن الشخصي، والإجراءات القانونية الواجبة، وفي المحاكمة العادلة، وحرية التنقل والجنسية، فضلاً عن الانتهاكات الجسيمة المتصلة بالجنسية، التي تؤثر على عدد متزايد من الأفراد.

1- الاحتجاز التعسفي وانتهاكات الحق في محاكمة عادلة

28- من بين العديد من حالات الاحتجاز التي وثقها الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان أبرزها سلسلة من 85 حالة احتجاز وقعت في أيار/مايو 2023 خلال عمليات واسعة النطاق شنتها الشرطة، بالتنسيق مع مكتب المدعي العام والقضاء، في جميع أنحاء البلد. ونُقل الأشخاص الذين اعتُقلوا إلى ماناغوا، حيث مثلوا أمام القضاة في جلسات استماع عُقدت ليلاً. وأُتهم معظمهم بالتآمر لتقويض السلامة الوطنية ونشر أخبار كاذبة بأدوات تكنولوجية. وأُفرج عنهم في اليوم التالي بشرط أن يحضروا يومياً إلى مركز شرطة حُدّد لهم حتى إشعار آخر. وما يزال وضعهم القانوني غير مؤكد. وقد اختار العديد من الأشخاص مغادرة البلد بسبب المضايقات المستمرة من السلطات واحتمال ملاحقتهم قضائياً وإدانته.

29- ووفقاً لمنظمات من المجتمع المدني، ما يزال 121 معارضاً حقيقياً للحكومة أو متصوراً (102 رجلاً و19 امرأة) مسلوبي الحرية بحلول فبراير/شباط 2024، أكثر من ثلثهم احتُجزوا في عام 2023. ووجهت إلى معظمهم تهمة تتعلق بالاتجار بالمخدرات، أو نشر أخبار كاذبة بأدوات تكنولوجية، أو التآمر لتقويض السلامة الوطنية. وأدين أكثر من ثلثي الذين احتُجزوا تعسفاً.

30- وتنوعت ملامح ضحايا الاعتقال التعسفي وما تزال، إذ شملت أفراداً من مختلف قطاعات المجتمع، مثل القساوسة، والإكليريكيين، والصحفيين، وموظفي السلطة القضائية، والقضاة، وزعماء الشعوب الأصلية، والطلاب، وأعضاء منظمات المجتمع المدني، والحركات السياسية، وحركات المزارعين. وكانوا جميعاً معارضين حقيقيين أو متصورين للحكومة. ووقع أفراد أسر الضحايا أيضاً ضحايا لمجرد قربهم بمعارض الحكومة.

31- واتبعت السلطات الأنماط وأساليب العمل نفسها التي سبق تحديدها في التقرير الأول للفريق. ونفذت الشرطة مدهامات من دون أمر تفتيش واحتجزت أفراداً من دون مذكرة اعتقال. ونُقل معظم الأشخاص المحتجزين إلى مركز شرطة المقاطعة الثالثة أو المحاكم في ماناغوا، وأُرسِلوا بعد ذلك إلى مراكز الاحتجاز في تلك المدينة.

32- ولم يُسمح للمعتقلين بالاتصال بأسرهم أو محاميهم. وعقب اعتقال الأفراد في بعض الحالات، ظل مكان وجودهم مجهولاً لفترات طويلة، ولم تقبل المحاكم أي طلبات لاستصدار أمر بالمثل أمام المحكمة. ولم يتمكن المحتجزون من الاتصال بمحام من اختيارهم. وعُقدت جلسات الاستماع في جلسات سرية ولم يتمكن المتهمون من المشاركة فيها إلا من طريق التداول بالفيديو. وأسندت جميع القضايا إلى العدد الصغير نفسه من المدعين العامين والقضاة في ماناغوا، بغض النظر عن المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة المزعومة.

2- انتهاكات الحق في حرية التنقل والجنسية

33- تسببت الانتهاكات الجسدية والمنهجية للحق في حرية التنقل والجنسية، التي تُستخدم أدوات لاضطهاد وإسكات أي معارض حقيقي أو متصور للحكومة؛ وما تزال تتسبب في ارتكاب انتهاكات إضافية متعددة لحقوق الإنسان بعيدة المدى بحيث يستحيل تحديدها كمياً، وهو ما يدل على نية السلطات شل أي معارضة بلا هوادة على المدى الطويل.

34- وتؤكد الفريق من أن جميع الأشخاص الذين كانوا ضحايا انتهاكات حقهم في حرية التنقل والجنسية، وينتمون إلى قطاعات مختلفة من المجتمع، كانوا جميعاً معارضين حقيقيين أو متصورين للحكومة أو من أفراد أسر هؤلاء المعارضين.

(أ) طرد المواطنين والأجانب

35- ارتكبت انتهاكات لحق المواطنين والأجانب في حرية التنقل منذ عام 2018، لكن عدد هذه الانتهاكات زاد في عام 2022، ثم زاد أكثر في عام 2023. وقد وثق الفريق حتى الآن 21 حالة طرد لأجانب و263 حالة طرد لنيكاراغويين، نُفذت بشكل فردي وجماعي من دون الالتزام بالإجراءات القانونية الواجبة.

36- وعلى نحو ما لوحظ في التقرير الأول للفريق، طردت الحكومة 222 شخصاً سلبوا حريتهم تعسفاً (189 رجلاً و33 امرأة) إلى الولايات المتحدة في 9 شباط/فبراير 2023، بعد أمر ترحيل أصدرته محكمة الاستئناف في ماناغوا، التي أعلنت أنهم خونة للوطن⁽⁸⁾. وأعقبت ذلك عمليات طرد أخرى لرعاياها، نُفذ الكثير منها من دون نشر أي قرار قضائي، مما ترك الضحايا في حالة من عدم اليقين بشأن ما إذا كانوا قد جُردوا رسمياً من جنسيتهم أم لا. وأفضى هذا بدوره إلى وضع عقبات أمام طلبات الحماية المقدمة إلى دول أخرى، مما وضع الضحايا في حالة ضعف شديد، إضافة إلى معاناتهم بسبب ما لحقهم من انتهاكات وتجاوزات أخرى لحقوق الإنسان في نيكاراغوا.

(ب) الحرمان من الجنسية

37- وثّق الفريق بإيجاز في تقريره الأول حالات حرمان من الجنسية تعسفاً استهدفت 316 معارضاً حقيقياً أو متصوراً للحكومة، وقعت قبل أيام من نشر التقرير وفي أعقاب صدور قرارات قضائية استندت إلى إصلاح دستوري لم يكن سارياً حينها. وفيما يتعلق بهذا التقرير، تعمّق الفريق في تحقيقاته في الحالات، لا سيما أثر الانتهاكات المتعدد الأوجه على الضحايا.

38- وأصبح معظم الأشخاص الذين حرّموا جنسيتهم عديمي الجنسية. واتُخذت القرارات على أسس تمييزية، من دون احترام أي ضمانات للإجراءات القانونية الواجبة. ولم يُحتفظ للضحايا بأي إمكانية للحصول على أي سبيل انتصاف فعال، وتركوا في وضع ضعف شديد.

(8) A/HRC/52/63، الفقرة 106؛ وورقة غرفة اجتماعات تتضمن الاستنتاجات التفصيلية للفريق، الفقرة 770.

39- وبحرمان النيكاراغويين من جنسيتهم، تكون السلطات قد حرمتهم أيضاً من سلسلة من حقوق الإنسان المرتبطة بالجنسية. فقد حُذفت سجلات من السجل المدني، بما في ذلك سجلات المواليد، ما حرم الضحايا من هويتهم القانونية. وقد أثر ذلك أيضاً على أقارب الضحايا، حيث تم حذف أو تعديل الزيجات وسجلات ميلاد الأطفال، من بين سجلات أخرى. وعانى العديد من الضحايا من مصادرة ممتلكاتهم وحساباتهم المصرفية، وفي بعض الحالات، من إلغاء معاشاتهم التقاعدية. وأُلغيت أيضاً شهادات جامعية للعديد منهم أو حُذفت سجلاتهم الجامعية.

(ج) المنع من دخول البلد أو مغادرته

40- وثّق الفريق 145 حالة مُنع فيها نيكاراغويون من دخول البلد. ورفض دخول المرء بلده نمط من الانتهاكات التي ما فتئت تعتمد عليها سلطات نيكاراغوا بشكل متزايد، لا سيما منذ عام 2023. ولا تنتهك هذه الممارسة الحق في حرية التنقل وحرية اختيار مكان الإقامة فحسب، بل تجعل الضحايا أيضاً في وضع ضعف شديد، وتصلهم عن أسرهم من دون إمكانية استعانتهم بشبكات الدعم والموارد الاقتصادية، ومن دون أي حماية أو دعم من البلد الذي يحملون جنسيته، وهو ما يشبه الظروف التي تترتب على انعدام الجنسية.

41- وأفضى حظر الدخول إلى انتهاكات جسيمة إضافية لحقوق الضحايا، بما في ذلك حقوقهم في عدم التعرض لتدخل تعسفي أو غير قانوني في حياتهم الأسرية، وفرصهم في التعليم، والعمل، والرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي، وظروف معيشية ملائمة. وأثر الحظر أيضاً على أفراد أسر الضحايا الذين لم يغادروا نيكاراغوا، لا سيما كبار السن والأطفال، الذين غالباً ما يعتمدون اقتصادياً على من مُنعوا من دخول البلاد.

42- ووثّق الفريق، إضافة إلى ذلك، حالات مُنع فيها مواطنون نيكاراغويون من مغادرة البلد، بما في ذلك مصادرة جوازات سفرهم عندما حاولوا مغادرة نيكاراغوا عبر نقطة حدودية رسمية، من دون أن تلتزم السلطات الإجراءات القانونية الواجبة. وأُرسلت قوائم إلى مسؤولي المراكز الحدودية بأسماء معارضين حقيقيين أو متصورين للحكومة يُمنع خروجهم من البلد. وتبيّن الفريق أيضاً أن موظفي الخدمة المدنية الذين يرغبون في السفر إلى الخارج ملزمون بالحصول على إذن مسبق من الحكومة. وفي عدد كبير من الحالات، تُرفض هذه الأذون.

(د) انتهاكات حقوق الإنسان المكفولة للأقارب

43- وثّق الفريق استهداف أفراد لسبب وحيد هو روابطهم الأسرية مع الأشخاص الرئيسيين الذين تستهدفهم السلطات. وتشمل انتهاكات حقوق هؤلاء الأفراد مصادرة ممتلكاتهم، وإلغاء معاشاتهم التقاعدية، ومنعهم من دخول البلد أو مغادرته، ورفض إصدار جوازات السفر لهم أو مصادرتها.

44- وتعرض الأطفال للتمييز، أو استُهدفوا من غير ذلك، أو تأثرت حقوقهم عمداً بسبب الوضع أو الأنشطة أو الآراء التي أعرب عنها آباؤهم أو أفراد آخرون من أسرهم، وهو ما يتعارض مع اتفاقية حقوق الطفل. وفُصل الأطفال عن والديهم الذين طُردوا من نيكاراغوا أو مُنعوا من دخولها؛ وتشير المعلومات أيضاً إن هؤلاء الأطفال خُرموا من الحصول على جواز سفر صالح يجيز لهم الانضمام إلى والديهم في الخارج.

3- المنفى الجماعي

45- أفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أنه اعتباراً من حزيران/يونيه 2023، كان هناك 271 740 طالباً وطالبة لجوء نيكاراغوي، و545 18 نيكاراغوي معترف بهم لاجئين في جميع أنحاء العالم⁽⁹⁾.

46- وفي جميع الحالات التي وثّقها الفريق، تعرض الأشخاص الذين فروا من نيكاراغوا لحالة واحدة أو أكثر من الانتهاكات أو التجاوزات الواردة في تقارير الفريق. وفي مناسبات عديدة، أُجبر الأفراد على الفرار بسبب تعرضهم لبيئة تخويف أو أعمال قسرية جراء مجموعة متنوعة من الأعمال القمعية التي بلغت حد الطرد أو غيره من أشكال الإكراه. وكان الاحتجاز التعسفي وانتهاكات الحق في محاكمة عادلة وسائل لتحقيق هذه الغاية.

دال- ملاح الضحايا المستهدفين منذ نيسان/أبريل 2018

47- تختلف ملاح الأفراد الذين استهدفهم الدولة. فقد كان البعض ضحية بسبب هويتهم ودورهم داخل فئات اجتماعية معينة تُعتبر عقبات أمام سعي الحكومة العام إلى إسكات أي معارضة أو انتقاد آخر. وينطبق هذا بصفة خاصة على الضحايا المستهدفين لأنهم ينتمون إلى القطاع الجامعي، أو أنهم من الشعوب الأصلية أو المنحدرين من أصل أفريقي، أو ينتمون إلى الكنيسة الكاثوليكية، أو الطوائف المسيحية الأخرى، أو حركة المزارعين. وبغية إزالة أي عقبة، استهدفت الحكومة على وجه الخصوص قادة هذه الحركات أو المجتمعات المحلية.

1- طلاب الجامعة وأعضاء هيئة التدريس وغيرهم من موظفي الجامعات

48- أشار الفريق في تقريره الأول إلى أن الحركة الطلابية اضطلعت بدور حاسم في احتجاجات عام 2018، وأن الحكومة اعتبرتتها تهديداً. وقد عانى الطلاب من انتهاكات وتجاوزات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان المكفولة لهم، بما في ذلك ما يتعلق بالحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، والسلامة الشخصية، والتجمع السلمي، وحرية التعبير وتكوين جمعيات.

49- وأصبح زخم الحركة الطلابية واضحاً بشكل خاص عندما انضم الطلاب إلى مائدة مستديرة عقدت في إطار عملية الحوار الوطني، بوساطة أعضاء المؤتمر الأسقفي النيكاراغوي، في أيار/مايو 2018⁽¹⁰⁾. ولأغراض هذا التقرير، واصل الفريق تحقيقه في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي استهدفت طلاب الجامعات وأعضاء هيئة التدريس والسلطات الأكاديمية، والاعتداء على استقلال الجامعات ككل، وهي تصرفات كان لها مجتمعة دور فعال في تفكيك الجامعة باعتبارها مساحة للأصوات الطلابية والأكاديمية المنظمة المنتقدة للحكومة.

50- واعتُقل تعسفاً العديد من الطلاب، وقادتهم على وجه الخصوص، وجرى ذلك على أساس تهم كاذبة أو ملفقة ومن دون التزام الإجراءات القانونية الواجبة. وتعرض العديد منهم أيضاً لأعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وكان سبعة قادة منهم ضحايا من

(9) انظر UNHCR, Refugee Data Finder. متاح في الموقع التالي: [https://www.unhcr.org/refugee-](https://www.unhcr.org/refugee-statistics/download/?url=Z41RSg)

UNHCR, *International Protection Considerations* statistics/download/?url=Z41RSg. انظر أيضاً *with Regard to People Fleeing Nicaragua*, HCR/PC/NIC/2023/01, p. 46.

(10) ورقة غرفة اجتماعات تتضمن الاستنتاجات التفصيلية للفريق، الفقرة 289.

بين مجموعة ضمت 222 طالباً طردوا تعسفاً من البلد وحرّموا من جنسيتهم في شباط/فبراير 2023. وكان قد شارك اثنان منهم في الحوارات الوطنية التي عقدت في عامي 2018 و2019.

51- ولم تطرد سلطات الدولة العديد من الطلاب تعسفاً من جامعاتهم فحسب، بل طردتهم أيضاً جماعات غير حكومية متحالفة مع الحكومة، مثل الاتحاد الوطني لطلاب نيكاراغوا. وقد عانى هؤلاء من مضايقات وتهديدات السلطات والجماعات غير الحكومية المتحالفة مع الحكومة، وحرّموا من الاطلاع على سجلاتهم وشهاداتهم الأكاديمية، وهو ما منعهم من مواصلة دراستهم.

52- وأثّرت الإجراءات القمعية للحكومة على أعضاء هيئة التدريس الذين دعموا الطلاب خلال المظاهرات أو اعتبروا معارضين للحكومة. وفُصل المئات من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بين أيار/مايو 2018 وكانون الأول/ديسمبر 2023، من دون التزام الإجراءات القانونية الواجبة، ومن دون إمكانية استئناف القرار أو الحصول على تعويض. واعتُقل تعسفاً العديد من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات. واضطّر العديد منهم إلى الفرار من البلد، لأسباب معقولة ولخوفهم من أن يُعتقلوا تعسفاً. ومنع آخرون من العودة.

53- وبدأت الجمعية الوطنية، في كانون الأول/ديسمبر 2021، في إلغاء الوضع القانوني للجامعات. وبحلول نهاية عام 2022، كُلفت وزارة الداخلية بهذه المهمة. وأُلغي الوضع القانوني لـ 38 مؤسسة للتعليم العالي، مما أفضى إلى إغلاق جميع الجامعات الخاصة تقريباً في البلد. وكان هذا الإجراء جزءاً من استراتيجية شاملة انتهجتها السلطات لتدمير الحيز المدني بإلغاء الوضع القانوني لأكثر من 3 000 منظمة غير ربحية وحزب سياسي، وإجبار أكثر من 40 منفذاً إعلامياً على وقف نشاطه⁽¹¹⁾.

54- ومن الأمثلة على ذلك إغلاق جامعة أمريكا الوسطى، وهي جامعة تديرها جمعية يسوع (اليسوعيون)، في آب/أغسطس 2023، بعد حكم من المحكمة ينص على أن مديري الجامعة قوضوا باستمرار استقلال شعب نيكاراغوا وسلمه وسيادته الوطنية وتقرير مصيره بالتحريض على زعزعة استقرار البلد. وأمرت المحكمة بمصادرة جميع أصول الجامعة، بما في ذلك حساباتها المصرفية. وألغت وزارة الداخلية الوضع القانوني للجامعة. وجُمِدت الحسابات المصرفية للجامعة، فضلاً عن الحسابات المصرفية الشخصية لمديري الجامعة. واحتُجزت تعسفاً ثلاث قادة طلاب احتجوا على إغلاق الجامعة، ثم أُدينوا في وقت لاحق. وفُرت الإدارة العليا للجامعة والعديد من أعضاء هيئة التدريس من نيكاراغوا لأسباب ومخاوف معقولة من أن يُعتقلوا تعسفاً. وواجه من لم يغادروا التمييز في بحثهم عن عمل جديد.

55- وأثر إغلاق جامعة أمريكا الوسطى على أكثر من 5 000 طالب، حيث توقفت دراستهم فجأة وبشكل تعسفي. ولم يتمكن العديد منهم من مواصلة تعليمهم العالي، حيث رُفض تسجيلهم في مؤسسات أكاديمية أخرى بسبب ارتباطهم بهذه الجامعة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، بدأت جامعة حكومية جديدة، هي جامعة كاسيميرو سوتيلو الوطنية، عملياتها. وأنشئت الجامعة الجديدة هذه بالأصول المصادرة من جامعة أمريكا الوسطى. ويؤكد الفريق أن العديد من الطلاب مُنعوا من التسجيل مرة أخرى بسبب ارتباطهم السابق بجامعة أمريكا الوسطى، أو لأنهم هم أو أقاربهم كانوا معارضين حقيقيين أو متصورين للحكومة.

56- ووفقاً للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، تأثر حق حوالي 37 000 طالب في التعليم بحلول آب/أغسطس 2023، وذلك بسبب إلغاء الوضع القانوني لمؤسسات التعليم العالي⁽¹²⁾. وأنشئت

(11) المرجع نفسه، الفقرات 735-744، و906-920، و1179.

(12) Inter-American Commission on Human Rights, "IACHR and its Special Rapporteurs condemn arbitrary interference with academic freedom in Nicaragua", press release No. 201/23, 29 August 2023.

خمس جامعات حكومية جديدة في عام 2023، باستخدام أصول العديد من الجامعات التي ألغى وضعها القانوني.

57- وفي عام 2022، قوضت الجمعية الوطنية استقلالية الجامعات والحرية الأكاديمية بجل المجلس الوطني لرؤساء الجامعات، الذي كان مسؤولاً عن السياسات العامة للتعليم العالي. وسيطر المجلس الوطني للجامعات، الذي يرتبط جميع مديريه بالحكومة وبجبهة التحرير الوطني الساندينية، على نظام التعليم العالي. ولتعزيز هذه السيطرة أكثر، قررت الجمعية الوطنية، في عام 2023، أن يعين الرئيس مديري المجلس الوطني للجامعات مستقبلاً.

58- وأكد الفريق أن إلغاء الاستقلال الذاتي للجامعات، إلى جانب إلغاء الوضع القانوني للجامعات وانتهاكات حقوق الإنسان في حق قادة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وغيرهم من موظفي الجامعات التي وثقها الفريق إلى حينه، أفضت إلى قطاع جامعي من دون مؤسسات مستقلة. ونجحت الحكومة على المدى الطويل في قمع أي أصوات طلابية وأكاديمية منظمّة تنتقد الحكومة في نيكاراغوا، وهو ما أثر على حق آلاف الطلاب في التعليم.

2- الشعوب الأصلية والمنحدرون من أصل أفريقي

59- تعرض قادة الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي والنشطاء والمدافعون عنهم، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني التي تدافع عن حقوق الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي، للقمع الحكومي وما يزالون. ففي نيسان/أبريل 2018، بدأ الحزب السياسي للشعوب الأصلية يابتي تاسبا ماسراكا نانيه أسلا تاكانكا في ميسكيتو (ياتاما) وأعضاء من المجتمع المدني في تنظيم احتجاجات في منطقتي الحكم الذاتي على ساحل الكاريبي. وركزت مطالب المتظاهرين على أمور قديمة العهد تتعلق بحقوقهم في الأرض والإقليم والحكم الذاتي. وبدأت الاحتجاجات مرة أخرى بعد مزاعم بتزوير الانتخابات الإقليمية لعام 2019 والانتخابات البلدية لعام 2022. وقمعت قوات الأمن والجماعات الموالية للحكومة جميع الاحتجاجات بشكل منهجي.

60- ووجد الفريق أن أعمال العنف التي تستهدف أفراد الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي ارتفعت بشكل كبير بعد عام 2018. فقد استهدفت سلطات الدولة القادة والناشطين المخولين سلطة عقد الاجتماعات، أو من كانوا صريحين بشكل خاص في انتقادهم للحكومة أو في دفاعهم عن الحقوق المتعلقة بالأرض والبيئة. وشملت أعمال القمع هذه المضايقات والتهديدات والتجريم والاحتجاز التعسفي ومصادرة الممتلكات والمنع من دخول البلد. ونتيجة لذلك، شعر العديد من القادة والناشطين بأنهم مضطرون للاختباء أو الفرار من البلد، بمن فيهم زعيم شعوب ماياغنا أولوا، هايدي ميرلي باوتيسا سالازار، والمرشح الرئاسي السابق وزعيم الكريول المنحدر من أصل أفريقي، جورج هنريكز كاياسو. ومُنِع بعضهم من العودة إلى البلد، مثل عضوة آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، أنيكسا ألفريد كننغهام، التي تنتمي إلى شعب ميسكيتو.

61- وألغت السلطات منذ آذار/مارس 2022 أيضاً الوضع القانوني لأكثر من 100 منظمة من منظمات الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي، فضلاً عن منظمات حقوق الإنسان والتنمية. وكان حزب ياتاما أحد الجهات المستهدفة منذ انسحابه من تحالف طويل الأمد مع جبهة التحرير الوطني الساندينية في سياق العملية الانتخابية الرئاسية لعام 2021. ومُنِع زعيم الحزب ونائب الجمعية الوطنية، بروكلين ريفيرا بريان، من العودة إلى البلد في نيسان/أبريل 2023. وبعد أن دخل البلد سراً، اعتُقل في 29 أيلول/سبتمبر 2023. ومنذ ذلك الحين، لم تقدم السلطات أي معلومات عن مصيره أو مكان وجوده. وبعد أيام قليلة من اعتقاله، اعتقلت الشرطة النائبة البديلة لحزب ياتاما، نانسي إليزابيث هنريكز جيمس.

وبعد 10 أيام، لم يُكشف خلالها عن أي معلومات عن مكان وجودها، وحُكم عليها بالسجن ثماني سنوات بتهمة نشر أخبار كاذبة وتقويض السلامة الوطنية. وألغى المجلس الأعلى للانتخابات الوضع القانوني لحزب ياتاما في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قبل الانتخابات الإقليمية المقرر إجراؤها في 3 آذار/مارس 2024.

62- ووجد الفريق أن القمع الوارد ذكره في الفقرة السابقة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهود الرامية إلى توطيد وتوسيع نطاق سيطرة الحكومة سياسياً واقتصادياً على مناطق الحكم الذاتي. فقد سعت جبهة التحرير الوطني الساندينية جاهدة إلى اختراق هيكل الحكم الذاتي للشعوب الأصلية ومجتمعات السكان المنحدرين من أصل أفريقي، إما من طريق الاستقطاب أو طريق الإكراه، وعينت قسراً المتعاطفين معها في الحزب في الهيئات المجتمعية والمحلية. وتفيد الهيمنة على هيكل الحكم الذاتي في الحفاظ على سيطرة الحكومة اقتصادياً على أراضي مناطق الحكم الذاتي ومواردها، تمشياً مع الأنشطة الاقتصادية الاستراتيجية مثل تعدين الذهب وتربية الماشية.

63- ولحق القمع الذي تقوده الدولة بزعماء ومنظمات الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي في سياق عنف المستوطنين المسلحين على نطاق واسع، واستمرار تزايد حضور المستوطنين المسلحين في مناطق الحكم الذاتي والتعدي على الأراضي المشاع. وقد أثبت الفريق أن الاعتداءات العنيفة التي شنها المستوطنون منذ عام 2018 أفضت إلى مقتل 46 شخصاً، 33 منهم بسلاح ناري، معظمهم في إقليم ماياغنا ساووني آس، الواقع في منطقة ساحل الكاريبي الشمالي المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي بعض الحالات، ظهرت على الجثث التي انتُشلت علامات تعذيب وتشويه. ووقعت النساء والفتيات ضحايا للعنف الجنسي، وأحرقت منازل أفراد المجتمع المحلي ونزحت الأسر قسراً.

64- وتبين الفريق أن سلطات الدولة لم تقبل في تنفيذ تدابير وقائية فعالة لحماية حياة أفراد المجتمعات المحلية وسلامتها فحسب، بل لم تفتح أيضاً بشأنها تحقيقات فورية ونزيهة وفعالة. وبدلاً من ذلك، أنكرت السلطات علناً مسؤولية المستوطنين عن الجرائم التي تمّ تحديدها، بل وحاصمت أفراد المجتمعات المتضررة على بعض الجرائم، وفرضت عقوبات قاسية عليهم.

65- وأكد الفريق أن الانتهاكات الموثقة حتى الآن في حق الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي قُربت السلطات من هدفها المتمثل في إزالة عقبة الأصوات المنظمة التي تنتقدها بين هذه الفئات. وقد جمع الفريق معلومات تشير إلى أن الحكومة تستخدم المستوطنين لإعادة تشكيل الأراضي المشاع والسيطرة عليها واستغلالها. غير أنه نظراً لتعدد الحالة والقيود الزمنية التي واجهها الفريق، فإنه لم يتمكن من مواصلة التحقيق في الوقائع والأدلة التي تدعم ذلك. وسيواصل الفريق، رهناً بتوافر الموارد، التحقيق في هذه المسألة.

3- أعضاء الكنيسة الكاثوليكية والطوائف المسيحية الأخرى

66- ما فتئت الكنيسة الكاثوليكية تواجه قمعاً متزايداً منذ نيسان/أبريل 2018⁽¹³⁾. فقد بدأت السلطات في استخدام خطاب الكراهية ووصف القساوسة بأنهم "مدبرو الانقلابات" أو "إرهابيون" أو "عملاء الشر"، رداً على الانتقادات التي وجهها المؤتمر الأسقفي لنيكاراغوا وأبرشية ماناغوا، وانتقادات وردت في خطب بعض القساوسة. وبقيادة الرئيس ونائبته، انتشر خطاب الكراهية الذي يحرض على العنف والتمييز ضد الكنيسة الكاثوليكية من خلال وسائط الإعلام الموالية للحكومة.

(13) A/HRC/52/63، الفقرتان 45 و61؛ ورقة غرفة اجتماعات تتضمن الاستنتاجات التفصيلية للفريق، الفقرات 837-852.

67- وخلال الاحتجاجات الجماهيرية لعام 2018، اعتُقل العديد من القساوسة الكاثوليك. وكانت اعتقالاتهم قصيرة هدفها تقويض دعمهم للاحتجاجات. واعتباراً من آب/أغسطس 2022 وما بعد، احتُجز رجال الدين لفترات أطول وأدينوا بجرائم مثل التآمر ونشر أخبار كاذبة. ووُثِّق الفريق حالتين من الاعتقالات الجماعية، حالة في تشرين الأول/أكتوبر 2023 وأخرى بين كانون الأول/ديسمبر 2023 وكانون الثاني/يناير 2024. واعتُقل ما مجموعه 31 كاهناً وإكليريكياً وطُردوا إلى الفاتيكان، بعضهم في غضون أيام من اعتقالهم، من دون توجيه أي تهمة رسمية إليهم. ولم يُعرف مكان وجود العديد منهم من لحظة اعتقالهم وحتى طردهم.

68- ووجد الفريق أنه بين شباط/فبراير 2023 وكانون الثاني/يناير 2024، طُرد عشرات القساوسة والرهبان والإكليركيين الكاثوليك النيكاراغويين من البلد، أو مُنعوا من دخولها، وحرّموا من جنسيتهم تعسفاً. وفي عام 2024، طُرد أسقف نيكاراغوي، سبق أن مُنع من مغادرة البلد، وصودر جواز سفره في عام 2021. وإضافة إلى ذلك، شعر العشرات من رجال الدين بأنهم مجبرون على مغادرة البلد بسبب المضايقات والتهديدات بالقتل والاعتداءات التي تعرضوا لها، أو بسبب وجود أسباب وجيهة للخوف من اعتقالهم تعسفاً. وطُرد تعسفاً العشرات من رجال الدين والراهبات الأجانب المقيمين بشكل قانوني في البلد، حيث رفضت السلطات تجديد تصاريح إقامتهم أو ألغت الوضع القانوني لمنظمتهم.

69- وما يزال رولاندو خوسيه ألفاريز لاغوس، أسقف ماتاغالبا، قيد الإقامة الجبرية منذ اعتقاله تعسفاً في 19 آب/أغسطس 2022. وبعد أن رفض المونسنيور ألفاريز طرده إلى الولايات المتحدة في 10 شباط/فبراير 2023، حُكم عليه بالسجن لأكثر من 26 عاماً بتهمة الخيانة، وتقويض السلامة الوطنية، ونشر أخبار كاذبة. وحُرم أيضاً من جنسيته تعسفاً، ما جعله عديم الجنسية بالموقع⁽¹⁴⁾. ونُقل المونسنيور ألفاريز إلى مجمع سجن خورخي نافارو، المعروف باسم "لا موديلو"، حيث وُضع رهن الحبس الانفرادي في زنزانة عقابية في القسم المعروف باسم "إل إنغيرنيو" (الجحيم الصغير). ولم تُبلّغ أسرته بأي معلومات عن ظروف احتجازه لمدة 43 يوماً. وطُرد المونسنيور ألفاريز تعسفاً إلى الفاتيكان في 13 كانون الثاني/يناير 2024، مع 18 رجل دين آخرين.

70- واستهدفت الإجراءات القمعية التي اتخذتها السلطات ضد الكنيسة الكاثوليكية رواد الكنيسة والموظفين العاديين و"المتعاونين". واعتباراً من حزيران/يونيه 2023، نفذت السلطات حظراً فعلياً على المواكب الكاثوليكية. وحظرت الحكومة احتفالات القديسين الراعيين أو استولت عليها. وحُظرت القداسات التي تُقام خارج الكنائس، والشيء نفسه مع قداس يوم جميع الأرواح في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وحُكم على الصحفي فيكتور تيكايا بالسجن ثماني سنوات لبثه موكباً دينياً في 18 آب/أغسطس 2023. وحُكم على العديد من الموظفين السابقين في كاريثاس في أبرشية إستيلي، التي أغلقتها السلطات سابقاً، في كانون الأول/ديسمبر 2023 بالسجن ستة أعوام بتهمة غسل الأموال.

71- لحق القمع الحكومي أيضاً بقيادة الطوائف المسيحية الأخرى. ووُثِّق الفريق مضايقة العديد من القساوسة الإنجيليين والاعتداء البدني واللفظي عليهم وتجريمهم. وحُكم على ويلبر ألبرتو بيريز، الذي شارك في حملة عنوانها "عيد الميلاد من دون سجناء سياسيين"، بالسجن 12 عاماً بتهمة الاتجار بالمخدرات. وطُرد من البلد وحُرم من جنسيته تعسفاً في شباط/فبراير 2023. واعتُقل أحد عشر قساً من المنظمة الإنجيلية "ماونت غيتواي" في كانون الأول/ديسمبر 2023 بتهمة ما زُعم أنه غسل أموال، وما يزالون رهن الاحتجاز. ومُنعت بعض الكنائس الإنجيلية من تنظيم فعاليات عامة.

(14) ورقة غرفة اجتماعات تتضمن النتائج التفصيلية التي خلص إليها الفريق، الفقرتان 846 و847.

72- ويواصل الفريق توثيق إلغاء الوضع القانوني للمنظمات والكيانات الدينية ووسائل الإعلام. وذكرت مجموعة حقوق الإنسان "نيكاراغوا نونكا ماس" (أبدا وكفى يا نيكاراغوا) أن الوضع القانوني لما لا يقل عن 342 منظمة مرتبطة بالكنائس الإنجيلية والكنيسة الكاثوليكية والطوائف المسيحية الأخرى قد ألغي وأن ممتلكات ومرافق هذه المنظمات صودرت في عام 2023. وشملت هذه الإجراءات منظمات لها جذور طويلة في البلد، مثل كاريتاس نيكاراغوا، والرهبنة الفرنسيسكانية، وجمعية يسوع (اليسوعيون)، وقسيسيات فيربو المسيحية. وإضافة إلى ذلك، ألغي في عام 2023 الوضع القانوني لخمس مؤسسات كاثوليكية للتعليم العالي، وجامعة أمريكا الوسطى، وثلاث جامعات تنتمي إلى طوائف مسيحية أخرى. وفي أيار/مايو 2023، جُمِدَت الحسابات المصرفية لجميع الأبرشيات الكاثوليكية بعد تطبيق تشريعات نيكاراغوا لمكافحة غسل الأموال، إلى جانب حسابات بعض الأبرشيات والكهنوت. وتتماشى هذه الممارسة مع النتائج الواردة في التقرير الأول للفريق فيما يتعلق بسوء استخدام تشريعات مكافحة غسل الأموال لاضطهاد معارضي الحكومة والحد من وجود المجتمع المدني لأسباب سياسية⁽¹⁵⁾.

73- وأكد الفريق أن الانتهاكات الموثقة حتى الآن ضد أعضاء الكنيسة الكاثوليكية والطوائف المسيحية الأخرى قد قُربت السلطات من هدفها المتمثل في إزالة عقبة الأصوات المسيحية المنظمة التي تنتقد الحكومة.

4- أعضاء حركة المزارعين

74- انضمت حركة المزارعين، في نيسان/أبريل 2018، إلى الاحتجاجات الاجتماعية التي قادها الطلاب. ووضع قادة الحركة تجارب المقاومة المنظمة التي اكتسبوها من خلال نضالاتهم السابقة في خدمة الاحتجاجات. ومثلت قدرة الحركة على تعبئة الناس وتنظيمهم تهديداً كبيراً لسيطرة الحكومة. وأصبح زخم حركة المزارعين واضحاً بشكل خاص عندما انضمت إلى الحوار الوطني في عام 2018. وخلال الحوار الذي دام شهراً، واصل المزارعون تنظيم أنفسهم في جميع أنحاء البلد، ورفضوا طلب الحكومة رفع الحواجز التي أقاموها على الطرقات.

75- وأثبت الفريق أن الشرطة والجماعات المسلحة الموالية للحكومة استخدمت القوة المفرطة، بما في ذلك الأسلحة الفتاكة، للرد على احتجاجات عام 2018 وتفكيك حواجز الطرق التي أقامها المزارعون. وأثبت الفريق أيضاً أن المزارعين كانوا عرضة للمراقبة والمضايقة المنهجية من قبل أعضاء هياكل مشاركة المواطنين (ما يسمى بمجالس سلطة المواطنين) والجماعات المسلحة الموالية للحكومة والشرطة. واستُبعد العديد منهم تعسفاً من أي فرص اجتماعية أو فرص عمل أو دراسة، وواجهوا تمييزاً مستمراً في العمليات الإدارية والحصول على الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات العامة. وإضافة إلى ذلك، دأبت الشرطة والجماعات المسلحة الموالية للحكومة على الاعتداء على المزارعين وتهديدهم بالقتل والسجن وتدمير ممتلكاتهم لمنعهم من المشاركة في أي نوع من أنشطة الاحتجاج ضد الحكومة.

76- وبعد أن قمعت الحكومة الاحتجاجات، احتجز تعسفاً ما يقرب من نصف الزعماء الوطنيين لحركة المزارعين، في حين أُجبر الباقون على الفرار من البلد أو الاختباء، مما أفضى إلى قطع جميع صلاتهم بالحركة وتركها من دون قيادة. واعتُقل تعسفاً أيضاً العديد من الأعضاء العاديين في الحركة. ولم يُبلغ عن العديد من حالات الاحتجاز لأسباب وجيهة تكمن في الخوف من الانتقام وعدم الثقة في النظام القضائي. وبمجرد إطلاق سراح المزارعين، تعرضوا باستمرار للمضايقة والمراقبة والتهديد والترهيب

(15) A/HRC/52/63، الفقرة 91؛ وورقة غرفة اجتماعات تتضمن الاستنتاجات التفصيلية للفريق، الفقرات 534-539، و691، و726-734، و784، و1178.

من قبل الشرطة وأعضاء الجماعات المسلحة الموالية للحكومة، الذين هددوا أسرهم أيضاً، ومنعهم من الاضطلاع بأنشطتهم اليومية.

77- واستخدمت السلطات القانون الجنائي أداة لتفكيك أي جهود بذلها السكان المزارعون لتنظيم أنفسهم وقمع أي انتقاد أو معارضة للحكومة. ووثق الفريق حالات 33 مزارعاً، 21 منهم من قادة حركة المزارعين أو أعضاء فيها، احتُجزوا تعسفاً وأُخضعوا لاستجوابات طويلة ولأعمال تعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وحُكم على 23 منهم بالسجن من دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة أو المحاكمة العادلة بتهم لا أساس لها وغير متناسبة تتعلق بنشاطهم السياسي، وعلى أساس قوانين لا تتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، أو استناداً إلى أدلة كاذبة.

78- وكان للبيئة القسرية، والخوف الواسع النطاق جراء ذلك، وسجن زعماء المزارعين أثر رادع أفضى إلى وقف جميع أنشطة التعبئة والأنشطة التنظيمية التي كان يضطلع بها المزارعون، وهي أمور أجبرت جزءاً كبيراً من السكان المزارعين الذين شاركوا في الاحتجاجات على الرجوع إلى مزارعهم أو الانتقال إلى مناطق أخرى من البلد أو الفرار من نيكاراغوا. ومن بين 85 مزارعاً قابلهم الفريق، قرّر 43 منهم من البلد بين عامي 2018 و2020 (22 رجلاً و21 امرأة) لأسباب معقولة خوفاً على سلامتهم وسلامة أقاربهم. وغادر 19 (15 رجلاً و4 نساء) البلد بعد تكثيف القمع السياسي في سياق الانتخابات الرئاسية لعام 2021. وطُرد 16 منهم إلى الولايات المتحدة فور إطلاق سراحهم من السجن وخُرموا من جنسيتهم تعسفاً.

79- ونجحت الانتهاكات الموثقة حتى الآن بحق أعضاء حركة المزارعين في قمع أي أصوات ريفية منظمة تنتقد الحكومة في نيكاراغوا على المدى الطويل. وتلقى الفريق معلومات عن عدد كبير من حالات القتل، بما في ذلك احتمال إعدام مزارعين خارج نطاق القضاء، وهو ما قد يشكل نمطاً من انتهاكات حقهم في الحياة. ولم يتمكن الفريق إلى حينه من إثبات هذه المعلومات. ويواصل الفريق، رهناً بتوافر الموارد، التحقيق في هذه المسألة.

ثالثاً - الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان

80- لدى الفريق، استناداً إلى نتائج تحقيقه، أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الوقائع الوارد وصفها في هذا التقرير وورقات غرفة الاجتماعات التي تدعم ذلك وقائع تمثل أنماط سلوك ذات نطاق أوسع، وتشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وارتكبت انتهاكات وتجاوزات لدوافع سياسية وبطريقة منهجية وواسعة النطاق في جميع أنحاء الأراضي الوطنية.

81- وقوضت الانتهاكات والتجاوزات التمتع بمجموعة واسعة من الحقوق: الحماية من التمييز، وعدم التعرض للتعذيب، وحرية الشخص وأمنه، والمحاكمة العادلة، والإجراءات القانونية الواجبة، وسبل الانتصاف الفعالة، وحرية التنقل، والجنسية، والاعتراف بالشخص أمام القانون، وعدم التدخل في الخصوصية والأسرة، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الضمير والدين، والتجمع السلمي، وحرية تكوين جمعيات، والمشاركة في الشؤون العامة، والتعليم والحرية الأكاديمية، والعمل، والضمان الاجتماعي، والحق في مستوى معيشي لائق. وأثرت أيضاً على حقوق الطفل في عدم التعرض للتمييز من أي نوع، بغض النظر عن الرأي السياسي أو غيره من الآراء السياسية أو غير السياسية التي يتبناها والداه أو وصيه القانوني؛ والحفاظ على هويته، بما في ذلك جنسيته، واسمه، وصلاته الأسرية، على النحو الذي يقره القانون، ومن دون تدخل غير شرعي، وعدم فصله عن والديه من دون مراجعة قضائية واتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

رابعاً - الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية

82- سبق للفريق أن وجد أسباباً معقولة لاستنتاج أن مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ارتكبت، بناء على أوامر من الرئيس ونائبته، انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان في حق جزء من سكان نيكاراغوا بسبب هويتهم السياسية، وذلك منذ نيسان/أبريل 2018. وتبين لأول وهلة أن هذه الاستنتاجات متسقة مع مختلف عناصر إطار الحظر الدولي وتعريف القانون الجنائي الدولي للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية⁽¹⁶⁾.

83- وبموجب القانون الدولي، تعتبر مدة عنصر "الاعتداء" المركب الذي يحول الفعل المحظور إلى جريمة ضد الإنسانية قائمة طالما أن ثمة أدلة على أن الاعتداء موجه ضد السكان المدنيين ككل، وليس ضد أفراد بعينهم⁽¹⁷⁾، حتى عندما يتضاءل حجم الاعتداء وشدة بمرور الوقت، طالما بدأ الطرف المعتدي يحقق أهدافه⁽¹⁸⁾. وللفريق أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الاعتداء على جزء من سكان نيكاراغوا لم يتوقف، بل يستمر، وأن عدد ضحاياه ما فتى يتزايد.

84- وتشمل ملامح الضحايا عادة الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي، وأعضاء حركة المزارعين وقادتها، والمنتمون إلى قطاع الجامعات، وأعضاء الكنيسة الكاثوليكية والطوائف المسيحية الأخرى. فقد استهدف جميع هؤلاء الضحايا بسبب هويتهم السياسية، في إطار سياسة تمييزية ترمي إلى اضطهاد وإسكات أي شخص بشكل منهجي، وإغلاق أي منظمة مدنية أو سياسية تتخذ موقفاً مخالفاً لموقف الحكومة أو يُتصور أنها كذلك. وتمتد الملامح العامة للضحايا على نحو أوسع لتشمل أي شخص يُتصور أنه ينتقد الحكومة أو يعاديها، أو في بعض الحالات، أي شخص يُتصور أنه غير مخلص للحكومة بما فيه الكفاية.

85- وطورت الحكومة أنماط إيدائها ووسعت نطاقه. ولدى الفريق أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بارتكاب جرائم ضد الإنسانية تتمثل في السجن والترحيل في نيكاراغوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأن هاتين الجريمتين ارتكبتا في سياق سياسة تمييزية ترمي إلى الاضطهاد المنهجي للمعارضين الحقيقيين أو المتصورين وإسكاتهم، وأنهما نُفذتا عمداً على أعلى مستويات الحكومة، وهو ما يشكل لأول وهلة جريمة ضد الإنسانية متمثلة في الاضطهاد لأسباب سياسية.

86- ووثق الفريق مجموعة جديدة من الأعمال غير القانونية التي ارتكبت بطريقة منهجية بحق خصوم حقيقيين أو متصورين، وذلك بانتهاك العديد من حقوق الإنسان بهدف ضمان القضاء على أي تهديد قد يشكله هؤلاء الأفراد على إدارة الرئيس، السيد أورتيغا ونائبته السيدة موريو. ولم يُرحل الضحايا ويُرحموا من جنسيتهم تعسفاً فحسب، بل جُردوا أيضاً من حقوقهم المدنية والسياسية، وعانوا العديد من انتهاكات حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية في أثناء وجودهم خارج نيكاراغوا وهم فعلياً في حالة ضعف. واستُهدف الضحايا كذلك من طريق أقاربهم في نيكاراغوا، الذين تعرضوا لانتهاكات حقوق الإنسان المكفولة لهم. ولا تُعتبر الإجراءات التي اتخذتها الحكومة أداة لتفكيك جهود المعارضة النشطة فحسب، بل يُنظر إليها أيضاً على أنها للقضاء على جميع الأصوات المنتقدة، ولثني أي مبادرة تنظيمية جديدة في هذا الصدد.

(16) A/HRC/52/63، الفقرات 109-115، و123، و124.

(17) ورقة غرفة اجتماعات تتضمن الاستنتاجات التفصيلية للفريق، الفقرة 976. انظر أيضاً International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, *Prosecutor v. Jovica Stanišić and Franko Simatović*, Case No. IT-03-69-T, Judgment, 30 May 2013, para. 971.

(18) Guénaél Mettraux, *International Crimes: Law and Practice – Volume II: Crimes against Humanity* (Oxford, Oxford University Press, 2020), p. 207.

87- وإضافة إلى الأفعال المحظورة اعتيادياً التي تنشأ عنها جريمة الاضطهاد ضد الإنسانية، فمن شأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على أسس تمييزية أن تشكل أيضاً هذا الاضطهاد، طالما كانت أفعال الاضطهاد ترمي إلى انتهاك تمتع الفرد بحق جوهري أو أساسي، وتتسبب في ذلك. وقد عانى الضحايا من تراكم الأعمال الجسيمة وغير القانونية والمحظورة التي تقضي إلى انتهاك حقوق الإنسان الأساسية. ولدى الفريق أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن هذه الانتهاكات ارتكبت عمداً أيضاً في سياق السياسة التمييزية الواردة أعلاه، وأن الأثر التراكمي للانتهاكات يمثل لأول وهلة جريمة ضد الإنسانية متمثلة في الاضطهاد لأسباب سياسية.

خامساً- هيكل السلطة المنظم للدولة القمعية

88- يسيطر الرئيس أورتيجا ونائبته مورييو على جميع فروع الدولة ومؤسساتها الأخرى. وتبين للفريق أن الرئيس ونائبته يصدران الأوامر والتعليمات، إما مباشرة أو من طريق مستشارين موثوق بهم، إلى مختلف المؤسسات التي تنفذ بعد ذلك أعمالاً قمعية في حق المعارضين الحقيقيين أو المتصورين وأسره. وقد كان للهيكل السياسي لجبهة التحرير الوطني الساندينية، لا سيما أمنائها السياسيون، فضلاً عن دوائر استخبارات الدولة، دور فعال في ممارسة هذه السيطرة.

89- وأكد الفريق أن الرئيس ونائبته استخدمتا السلطة التشريعية أداة لارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية الموثقة في هذا التقرير. وقد دعم رئيس الجمعية الوطنية، غوستافو بوراس كورتيس، الحكومة بتشجيعه على اعتماد إصلاحات دستورية وتشريعات تيسر ارتكاب أعمال القمع هذه. واعتمدت الجمعية الوطنية عدة إصلاحات دستورية دخلت حيز النفاذ من دون اتباع العملية المنصوص عليها في الدستور. واعتمدت بالإجماع ثلاثة إصلاحات على الأقل. وفي إحدى الحالات، اعترف السيد بوراس كورتيس علناً بأن الجمعية الوطنية تصرفت بناء على أوامر من الرئيس.

90- وحول القضاء إلى وسيلة لارتكاب أعمال قمعية ضد معارضين حقيقيين أو متصورين. وحتى كانون الثاني/يناير 2019، كان رافائيل سوليس سيردا، القاضي في المحكمة العليا والحليف القديم للرئيس ونائبته، أيضاً الأمين السياسي لجبهة التحرير الوطني الساندينية في المحكمة العليا، ونقل أوامر من الرئاسة إلى القضاء. وبعد استقالة السيد سوليس سيردا، تولى نائب رئيس المحكمة العليا، مارفن أغيلار غارسيا، منصب الأمين السياسي⁽¹⁹⁾. وتبين للفريق أن السيد أغيلار غارسيا تلقى أوامر من نائبة رئيس نيكاراغوا أو مستشارين رئاسيين أو من المدعي العام، ثم أبلغ بها بقية أعضاء السلطة القضائية، وذلك باستدعاء قاض أو أكثر من القضاة الموثوق بهم إلى مكتبه⁽²⁰⁾. وهؤلاء القضاة، بدورهم، نفذوا الأوامر مباشرة أو أبلغوا بها قضاة آخرين وموظفي محاكم.

91- وتتلقى المدعية العامة، أنا جوليا غيدو أوتشوا، أوامر من الرئاسة بشأن من ينبغي محاكمته. وأكد الفريق وجود "مزرعة متصيدين" تشمل مجموعة متنوعة من المنصات الإلكترونية المملوكة لشركة ميتا أنشئت لإنتاج أدلة كاذبة ضد المعارضين الحقيقيين أو المتصورين ومضايقتهم عبر الإنترنت. وتُدار "المزرعة" من مقر المحكمة العليا؛ ويستخدم مكتب المدعية العامة "الأدلة" المقدمة لدعم لوائح الاتهام ضد معارضين حقيقيين أو متصورين للحكومة.

(19) قبل نشر هذا التقرير بفترة وجيزة، أفيد بأن أغيلار غارسيا عُزل من منصبه. وتقتضي الآثار المترتبة على هذا الفصل مزيداً من التحقيق. ويحقق الفريق أيضاً في الدور الذي اضطلعت به رئيسة القضاة السابقة، ألبا لوز راموس فانيغاس، ومسؤولياتها قبل إقالتها.

(20) ينسق قضاة تنق بهم الحكومة كل مقاطعة إدارية أنشئت بموجب القانون الأساسي للسلطة القضائية.

- 92- وترسل الرئاسة أيضاً أوامر إلى نائب الوزير والأمين السياسي لوزارة الداخلية، لويس كانياس نوفوا، بشأن الإفراج عن المعارضين الحقيقيين أو المتصورين للحكومة، وإلغاء الوضع القانوني للمنظمات غير الربحية، والقرارات التي تؤثر على حرية التنقل. ويعمل السيد كانياس نوفوا بدوره على أن تنفذ هذه الأوامر في دائرة السجون الوطنية، والمديرية العامة لتسجيل ومراقبة المنظمات غير الربحية، والمديرية العامة للهجرة وشؤون الأجانب على التوالي.
- 93- والمديرية العامة للهجرة وشؤون الأجانب هي المسؤولة عن فرض قيود غير قانونية وتعسفية على دخول المواطنين والأجانب إلى البلد ومغادرتهم له، وعن رفض إصدار جوازات السفر أو الاستيلاء عليها تعسفاً، ورفض تجديد تصاريح إقامة الأجانب.
- 94- والمديرية العامة لتسجيل ومراقبة المنظمات غير الربحية هي المسؤولة عن إلغاء الوضع القانوني للعديد من المنظمات، بما في ذلك المنظمات الدينية. وفيما يتعلق بإلغاء الوضع القانوني لمؤسسات التعليم العالي، تبين الفريق أن المجلس الوطني للجامعات والمجلس الوطني للتقييم والاعتماد تعاوناً مع المديرية العامة لتسجيل ومراقبة المنظمات غير الربحية.
- 95- وأثبت الفريق أيضاً أن نائبة رئيس نيكاراغوا تبعت بأوامر إلى رئيس المجلس الوطني للجامعات بشأن السياسات الجامعية ومراقبة وقمع طلاب الجامعات وأعضاء هيئة التدريس وغيرهم من موظفي الجامعات، الذين هم معارضون حقيقيون أو متصورون للحكومة.

سادساً - المسؤولية

ألف - مسؤولية الدولة

- 96- لدى الفريق أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن دولة نيكاراغوا مسؤولة عن انتهاكات وتجاوزات جسيمة ومنهجية وواسعة النطاق لحقوق الإنسان وغيرها من انتهاكات القانون الدولي القائمة على أسس سياسية ضد أفراد من السكان المعارضين للحكومة أو يُتصور أنهم كذلك.
- 97- وفشلت الدولة في ضمان إمكانية اللجوء إلى سبل الانتصاف الفعالة لضحايا الاحتجاز التعسفي وأعمال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ولأسر الذين قُتلوا في سياق احتجاجات عام 2018. ولم تفتح تحقيقاً في هذه الانتهاكات والتجاوزات ولم تحاكم مرتكبيها. ولم تتح الدولة سبل انتصاف فعالة لمألاً يقل عن 317 من المعارضين الحقيقيين أو المتصورين للحكومة، الذين خُرموا من جنسيتهم تعسفاً. وعلاوة على ذلك، لم تكفل الدولة إمكانية اللجوء إلى سبل الانتصاف لضحايا الترحيل وغير ذلك من انتهاكات الحق في حرية التنقل، مثل حظر دخول المرء إلى بلده.
- 98- والدولة مسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت خلافاً لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل.
- 99- والدولة مسؤولة أيضاً عن انتهاك التزاماتها الدولية بموجب اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية. وبالرغم من أن نيكاراغوا تحتفظ بالحق في إصدار أحكام محلية بشأن الجنسية، فإن عليها أن تفعل ذلك وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تنتهك ممارسة نيكاراغوا، على وجه الخصوص، المادة 9 من الاتفاقية، التي تنص على أنه لا يجوز لدولة تجريد أي شخص أو أية مجموعة من الأشخاص من جنسيتهم لأسباب عنصرية أو اثنية أو دينية أو سياسية، وهو حظر يمكن اعتباره التزاماً تجاه الكافة.

100- وبالإضافة إلى ذلك، من شأن منع الدولة رعاياها من دخول البلد أن يشكل أيضاً انتهاكاً لمبدأ القانون الدولي الذي لا يجيز للدول أن تحرم رعاياها من حق الدخول أو الإقامة⁽²¹⁾.

101- وأخيراً، تواصل جميع فروع الدولة والسلطات العمومية على الصعد الوطنية أو الإقليمية أو المحلية، بما في ذلك الجماعات من غير الدول⁽²²⁾ التي تعمل بناء على تعليمات الدولة أو تحت توجيهها أو سيطرتها الفعلية، أو بموافقة الدولة أو قبولها، انتهاكها المنهجي والصارخ للحظر الدولي للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بوصفها قاعدة قطعية من قواعد القانون الدولي العام (القاعدة الآمرة).

102- ويرى الفريق أنه ينبغي مساءلة دولة نيكاراغوا عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة والمنهجية والواسعة النطاق لحقوق الإنسان، وعن انتهاكات القانون الدولي التي نوقشت وترد في هذا التقرير وفي التقرير الأول للفريق.

باء - المسؤولية الجنائية الفردية

103- وجد الفريق في تقريره الأول، ولديه أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الموظفين العموميين والسلطات من جميع فروع الدولة وعلى جميع المستويات شاركوا في انتهاكات لحقوق الإنسان والجرائم الدولية. وجمع الفريق أسماء الأفراد الذين حددهم الضحايا باعتبارهم مسؤولين مباشرة عن الانتهاكات والتجاوزات والجرائم الموثقة، فضلاً عن أسماء الأفراد الذين يمكن أن تقضي إسهاماتهم داخل هياكل الدولة إلى مسؤولية جنائية فردية على الصعيدين الدولي والوطني.

104- ومنذ نشر الفريق تقريره الأول، تلقى معلومات إضافية أتاحت له، عند تقييمها على ضوء المعلومات التي سبق أن حصل عليها، إحراز تقدم في تحديد هيكل وتسلسل القيادة داخل مختلف مؤسسات الدولة وهيئاتها ووكالاتها، وإجراء تحليل أدق للدور الذي يضطلع به الأفراد داخل هذه الهياكل (انظر المرفق). وتمشياً مع ولاية الفريق المتعلقة بالمساءلة، واصل أيضاً جهوداً لتحديد هوية الجناة المباشرين المزعومين للانتهاكات والتجاوزات والجرائم، فضلاً عن جمع معلومات إضافية تربط الجناة المباشرين بأفراد آخرين على مختلف مستويات مؤسسات الدولة الذين ربما أسهموا في الانتهاكات والتجاوزات والجرائم.

105- ولدى الفريق أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الرئيس ونائبته وغيرهما من كبار مسؤولي الدولة لم يواصلوا ممارسة سيطرتهم الكاملة على جميع سلطات الدولة ومؤسساتها، وهيئاتها، ووكالاتها، وهيكلها غير الحكومية المبينة في هذا التقرير وفيما يدعم ذلك من ورقات غرفة الاجتماعات فحسب، بل وضعوا ونفذوا أيضاً خطة ترمي إلى قمع أي شكل من أشكال المعارضة من طريق استهداف المعارضين الحقيقيين أو المتصورين حفاظاً على سلطتهم. وتشمل الخطة انتهاكات وتجاوزات ارتكبتها أفراد يخدمون سلطات الدولة ومؤسسات حكومية وهيكل غير حكومية حددها الفريق. وتتيح هذه الانتهاكات والتجاوزات، التي تحقق الفريق من تفاصيلها بالكامل، أسباباً معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن جرائم ضد الإنسانية ارتكبت وما تزال.

106- ولدى الفريق أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الرئيس ونائبته ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى حدد الفريق هويتهم قد شاركوا في الجرائم التي نوقشت وترد في هذا التقرير وفي تقريره الأول، ويرى من ثم أنه ينبغي إخضاعهم لتحقيقات قضائية لتحديد مسؤوليتهم الجنائية الفردية. والجناة المباشرون

(21) European Court of Justice, *Van Duyn v. Home Office*, Case No. 41/74, Judgment, 4 December 1974, para. 22.

(22) انظر ورقة غرفة الاجتماعات التي تتضمن الاستنتاجات التفصيلية للفريق، الفقرات 1209-1214.

للجرائم الموثقة مسؤولون أيضاً عن أفعالهم. وربما رؤساؤهم المباشرون وغيرهم من الأشخاص الأعلى في التسلسل القيادي مسؤولون أيضاً عن سلوكهم الإجرامي. ويواصل الفريق، رهناً بتوافر الموارد، التحقيق في هذه المسألة.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

107- ينبغي أن يخضع الرئيس، السيد أورتيجا، ونائبته، السيدة موريو، والمسؤولون الحكوميون رفيعو المستوى المحددون في تقارير الفريق لتحقيقات قضائية بشأن مسؤوليتهم المحتملة عن الجرائم والانتهاكات والتجاوزات التي نوقشت وترد في هذا التقرير وفي التقرير الأول للفريق. وينبغي أيضاً مساءلة نيكاراغوا عن مسؤوليتها المحتملة على مستوى الدولة عن تلك الجرائم والانتهاكات والتجاوزات.

108- ومنذ تقديم الفريق تقريره الأول، لاحظ استمرار الاضطهاد وتفشيته أكثر من أي وقت مضى في حق أي صوت معارض في نيكاراغوا، مع تركيز سلطات الدولة بالكامل في أيدي الرئيس ونائبته، لا سيما فيما يتعلق بالسلطة القضائية. وقد أفضى ذلك إلى إفلات السلطات تماماً من العقاب، بل وامتد الأمر بحكم الواقع إلى ما وراء أراضي نيكاراغوا.

109- ووقع أفراد أسر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أنفسهم ضحايا لمجرد أنهم على صلة بمعارضين حقيقيين أو متصورين للحكومة. وهذه الانتهاكات بالتبعية تكون جسمية بشكل خاص عندما تؤثر على الأطفال.

110- وتمكن الفريق من تأكيد المعلومات الواردة في تقريره الأول عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

111- ولم تُرتكب الانتهاكات والتجاوزات والجرائم من أجل تفكيك جهود المعارضة النشطة فحسب، بل ارتكبت للقضاء أيضاً على جميع الأصوات المنتقدة، وردع أي مبادرات جديدة للتنظيم والتعبئة على المدى الطويل. ولم تعد هناك أي مؤسسات مستقلة في القطاع الجامعي في نيكاراغوا. فقد قمعت السلطات أي حركات منظمة وأصوات تنتقدها من طلاب الجامعات وأعضاء هيئة التدريس. وسحقت الحكومة أيضاً أي أصوات تنتقدها من حركة المزارعين، وتحركت أكثر لقمع أصوات الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي والكنيسة الكاثوليكية والطوائف المسيحية الأخرى في نيكاراغوا بشكل دائم على المدى الطويل.

112- وفي المرحلة الأولى من القمع، كانت ثمة أنماط من الانتهاكات والتجاوزات للحق في الحياة والأمن والسلامة الشخصية، هدفها قمع أي مظهر حاسم للحقوق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين جمعيات. وأصبحت السلطات الآن أقرب إلى هدفها لتدمير أي أصوات تنتقدها في نيكاراغوا بالكامل، حيث تركز أنماط الانتهاكات على شل أي نوع من المعارضة على المدى الطويل.

113- وتشمل الأنماط الرئيسية للانتهاكات التي تستخدمها السلطات حالياً طرد المواطنين والأجانب من البلد، وحرمان الأفراد من الحق في الجنسية النيكاراغوية، ومنع الأفراد من دخول نيكاراغوا أو مغادرتها، وخلق بيئة تهابية أو قسرية. ويجبر تراكم استخدام الأعمال القمعية أعداداً كبيرة من الناس على مغادرة البلد، مما يعد من أشكال الطرد. وقد عانى جميع النيكاراغويين الذين فروا من البلد منذ نيسان/أبريل 2018 وقابلهم الفريق من انتهاك أو تجاوز واحد أو أكثر، وثق ذلك الفريق في هذا التقرير وفي تقريره الأول.

114- وكان ضحايا هذه الانتهاكات وما يزالون محرومين من سبل عيشهم، بما في ذلك وظائفهم ودخلهم، وحساباتهم المصرفية وغيرها من الأصول، واستحقاقات معاشاتهم التقاعدية، وشهادات ميلادهم، وسجلاتهم الأكاديمية والمهنية، بل حتى حياتهم الأسرية.

115- ويبيّن الطابع المنهجي لأنماط الانتهاكات التي تبينها الفريق ومدتها، إضافة إلى طابعها المتعمد، أنها ارتكبت عن علم تام بالأثر الهائل الذي ستحدثه على حقوق الإنسان لعموم السكان وعلى الدولة في الأجل الطويل.

116- ويخلص الفريق إلى أن حالة حقوق الإنسان في نيكاراغوا تدهورت إلى حد أن إقامة وضع تحكمه سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان سيستغرق سنوات عديدة وموارد ضخمة.

117- ويكرر الفريق التوصيات التي قدمها إلى دولة نيكاراغوا والمجتمع الدولي في تقريره الأول، وتوسّع فيها في ورقة غرفة الاجتماعات التي تدعم ذلك⁽²³⁾، فضلاً عن التوصيات المقدمة ضمن المعلومات الشفوية المُحتنية خلال الدورة الرابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان⁽²⁴⁾.

118- وبغية تحسين حالة حقوق الإنسان في نيكاراغوا، يوصي الفريق المجتمع الدولي إضافة إلى ذلك بما يلي:

(أ) مساءلة دولة نيكاراغوا عن التزاماتها بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية؛

(ب) فيما يتعلق بالنيكاراغويين المحرومين من جنسيتهم أو الذين أُجبروا على مغادرة أراضي نيكاراغوا، أو منعوا من الدخول إليها، أو فروا من نيكاراغوا:

1' الاستفادة من النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها الفريق لأغراض ضمان لجوئهم العادل والفعال إلى إجراءات تحديد الهوية والإحالة وتحديد وضع اللاجئ؛

2' تطبيق المعايير الأوسع للاعتراف بوضع اللاجئ الواردة في إعلان قرطاجنة بشأن اللاجئين؛

(ج) ضمان مراعاة نتائج الفريق واستنتاجاته في العلاقات والسياسات الأمنية والمالية والتجارية، لا سيما ما يلي:

1' عند تقييم امتثال نيكاراغوا لمعايير مكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، ومعايير تمويل مكافحة الانتشار، لا سيما فيما يتعلق بتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وتطبيق مبدأ "عدم إلحاق الضرر"؛

2' فيما يتعلق بمشاورات المادة الرابعة التي أجراها صندوق النقد الدولي مع نيكاراغوا، عند تقييم قضايا الحوكمة في مجال الرقابة واستخدام موارد صندوق النقد الدولي، فضلاً عن العلاقة بين الهجرة والتحويلات المالية، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ومشاركة القوى العاملة في نيكاراغوا؛

(23) A/HRC/52/63، الفقرتان 126، و127؛ وورقة غرفة اجتماعات تتضمن الاستنتاجات التفصيلية للفريق، الفقرتان 1236 و1237.

(24) انظر - https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/grhe-nicaragua/OA-GHREN-54HRC-12SSEP23_English.docx

- ‘3’ عند ربط نفاذ نيكاراغوا التفضيلي إلى الأسواق بامتثال الأهداف السياسية غير التجارية، أو تقييم أثر إقامة علاقات تجارية مع نيكاراغوا على حقوق الإنسان.
- (د) تعزيز قدرات وسائل الإعلام المستقلة النيكاراغوية ومنظمات المجتمع المدني.

هيكل السلطة في دولة نيكاراغوا

